بعد توافق حكومي نيابي

«المالية»: منح مكافآت استحقاق لـ2681 عسكريا متقاعدا بكلفة 56 مليون دينار

■ خورشيد: الاقتراح بقانون ينص على أن يمنح من خدم 25 عاما فما فوق مكافأة استحقاق راتب لمدة سنتين

■ التوقيع النهائي مع الشركة التي ستقوم بدراسة موضوع التقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات

اجتماع اللجنة المالية

توصلت اللجنة المالية والاقتصادية خلال اجتماعها امس إلى توافق حكومي نيابي بشأن منح مكافآت استحقاق للعسكريين الذين أحيلوا للتقاعد من 28 أبريل 2008 حتى 31 ديسمبر 2009.

وقال رئيس النائب صلاح خورشيد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن عدد العسكريين المشمولين بالمكافآت 2681 عسكريا.

وبارك خورشيد للجنة وأعضائها وأعضاء اللجان السابقة على الجهد الكبير الذي بذلوه مؤكدا أنه نتاج عمل متواصل من لجان سابقة.

وذكر أن الاقتراح بالقانون سبق أن أقر في دور الانعقاد الماضي بموافقة 45 نائبا ولكنه رد بمرسوم، ومن خلال التوافق بين الجانبين البرلماني والحكومي تم إقرار المقترح الذي سينصف العسكريين من ضباط الصف كما أنصفوا زملاءهم الذين صدر بهم قرار من مجلس الوزراء.

وأشار إلى أن الاقتراح بقانون ينص على أن يمنح من خدم 25 عاما فما فوق مكافأة استحقاق راتب لمدة سنتين، وأن يمنح من خدم 20 سنة فما فوق مكافأة استحقاق راتب لمدة سنة ونصف السنة، في حين يمنح من خدم أقل من 20 سنة مكافأة استحقاق راتب أقل من سنة ونصف السنة.

من جانب آخر أعلن خورشيد عن التوقيع النهائي مع الشركة التي ستقوم بدراسة موضوع التقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية، مشيرا إلى أنه تمت الاستعانة باساتذة كويتيين متخصصين من جامعة الكويت لدراسة خفض سن التقاعد بالتعاون مع الشركة المحايدة.

وأعرب عن أمله في إنجاز قانون خفض سن التقاعد بعد الانتهاء من دراسته والوصول إلى الأرقام الحقيقية عن المتقاعدين الحاليين والمستقبليين.

وأوضح أن التقديرات الأولية تشير إلى أن عدد المتقاعدين الحاليين يفوق الـ 130 الفا وعدد المستفيدين يبلغ 30 الفا لافتا إلى أن الشركة تعمل مع مؤسسة التامينات لتزويدها بالمعلومات الصحيحة.

وأكد خورشيد أنه بعد انتهاء الدراسة من الشركة المحايدة ستتم دعوة أعضاء المجلس للحضور في اللجنة المالية لمناقشة التقرير الخاص بالتقاعد المبكر وخفض سعر الفائدة على قروض التأمينات الاجتماعية قبل رفعه إلى مجلس الأمة.

من جانب آخر وبصفته رئيسا للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة قال خورشيد إن هناك حديثا ولغطا يدور حول نتائج التصويت على التحقيقات التي تمت في المكاتب الصحية، مؤكدا أن نتيجة التصويت على نتائج التحقيق في مكتب فرانكفورت هي 3 مقابل 2 وليس 4 مقابل 1.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور إن (المالية) اجتمعت مع جهات حكومية عدة للنظر في استحقاق العسكريين المتقاعدين معاشات استثنائية طبقا للقرار رقم 2008/495.

وأشار إلى أن الجهات الحكومية التي حضرت اجتماع اللجنة هم وزيرا الداخلية والمالية، مسؤولون من مؤسسة التامينات الاجتماعية ووزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني والمطافئ. وقال عاشور إن مرسوم رد القانون كان يتم تبريره بعدم دستورية القانون لسببين الأول لوجود معاش استثنائي لضباط الصف والأفراد والثاني لوجود مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للضباط وضباط الصف.

وكشف عاشور عن أنه بعد مناقشة مستفيضة مع وزارة المالية والمسؤولين الحكوميين توصلت اللجنة إلى توافق بين المجلس والحكومة على منح مكافأة استحقاق نهاية الخدمة للعسكريين الذين تمت إحالتهم للتقاعد في الفترة المذكورة.

وقال عاشور إن هذا القرار سيتم تطبيقه على جميع العسكريين الذين تقاعدوا خلال تلك الفترة في الداخلية والدفاع والحرس الوطني والمطافئ.

ولفت إلى أن العدد الإجمالي للعسكريين المتقاعدين المشمولين في القانون الجديد يصل عددهم إلى 2681 موزعين كالتالي: 854 عسكريا في الدفاع و 1211 بالداخلية و 614 بالحرس الوطني و 13 بالمطافئ بقيمة إجمالية تصل إلى 56 مليون دينار.

وأكد عاشور أن هذا الملف طالت مناقشته منذ 2009 إلى اليوم، متمنيا أن تكون اللجنة المالية استطاعت أن تلبي رغبات العسكريين المتقاعدين خلال الفترة المذكورة في الحصول على جزء كبير من حقوقهم.

وفي سياق آخر قال عاشور إن اللجنة المالية لم توافق على اعتبار مهنة التعليم من المهن الشاقة، لافتا إلى وجود استفسارات عدة حول عدم موافقة اللجنة.

وبين أن هذا القرار لم يأت للجنة المالية بقانون بل هو اقتراح برغبة سيحال إلى الحكومة كتوصية، لافتا إلى أن الحكومة غير ملزمة برأي اللجنة.

وبين عاشور أن تنسيقا سيتم بين اللجنة المالية وجمعية المعلمين كونها معنية بشؤون المعلمين ومزاياهم، مشيرا إلى أن اللجنة رأت أنه من مصلحة المعلمين أن تستمر علاوة التعليم والتدريس كونها أعلى قيمة من العلاوة الشاملة بالنسبة للمعلمين.

من جانبه بارك عضو اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الكندري للمتقاعدين العسكريين الانتهاء بالتوافق مع الحكومة لمنح العسكريين المتقاعدين المعنيين بالقرار 495 /2008 مكافأة نهاية الخدمة.

وأضاف الكندري في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة أن الموافقة كانت من جميع الأعضاء بتوافق حكومي نيابي وتم حسم الموضوع، معتبرا أن ما أقرته اللجنة اليوم أنهى سنوات طويلة من الجدل حول هذا الموضوع.

من جانب آخر قال الكندري إن الشركة التي تعمل على قانون التقاعد المبكر قد باشرت العمل مع (التامينات) لمصلحة المتقاعدين الحاليين وفي المستقبل مضيفا أن الشركة ستقدم تقريرها حول المتقاعدين وبعدها سنحكم لأن اللجنة ليست ضد القانون.

وفي موضوع آخر قال الكندري إن ما ذكره النائب سعدون حماد عما يخص عمل لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة فيما يخص المكاتب الخارجية غير صحيح وعار عن الصحة وأن نتيجة التصويت كانت (3-2) وليس (4-1)

اللجنة أوصت بالإجماع بإحالة الملف إلى النيابة العامة

«الميزانيات»: حساب «ضيافة الداخلية» بالميزانية مليونا دينار والمصروف «33»

■ العدساني: على اللجنة التشريعية إنجاز تقريرها بشأن قانون تعارض المصالح الذي مر عليه نحو العام

■ لا يجوز تعديل الميزانية على حساب المواطنين وأي زيادة في الأسعار تعني استجواب رئيس الوزراء

رياض العدساني

قال مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب رياض العدساني إن اللجنة أحالت إلى المجلس تقريرها بشأن تجاوزات بند الضيافة في وزارة الداخلية.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن التقرير بين أنه تم صرف 33 مليون دينار على هذا البند، أما المبلغ المعتمد بالميزانية لهذا البند فهو مليونا دينار، مشيرًا إلى أن اللجنة أوصت بالإجماع بإحالة الملف إلى النيابة العامة.

من جهة أخرى طالب العدساني اللجنة التشريعية بإنجاز تقريرها بشأن قانون تعارض المصالح الذي مر عليه نحو العام، معتبرًا أنه قانون حيوي ويحقق المصلحة العامة، فلا يجوز للنائب أن يمارس التجارة ويشرع في الوقت نفسه.

وردًا على ماذكره وزير المالية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018/ 2019، قال العدساني إن مصروفات الميزانية سترتفع عن 20 مليار دينار وقد تصل إلى 22 مليار دينار أو 22.5 مليار فكيف سيوفرون تلك الأموال ؟وقال «وزير المالية سيجتمع معنا في لجنة الميزانيات بخصوص الأرباح المحتجزة وحساب العهد والديون المستحقة ولا يجوز تعديل الميزانية على حساب جيب المواطنين ولن نسكت على هذا الأمر»، مجددًا تأكيده أن أي زيادة في الأسعار تعني انه سيستجوب رئيس الوزراء

لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

نواب يقترحون منح علاوة 75 % في المعاشات التقاعدية

اقتراح نيابي لمنح علاوة في المعاشات التقاعدية للدبلوماسيين والقنصليين

أعلن النواب حمد الهرشاني ود.محمد الحويلة وفراج العربيد تقديمهم الاقتراح بقانون المرفق بشأن منح علاوة في المعاشات التقاعدية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: تمنح زيادة تعادل (75%) خمسة وسبعين في المائة من قيمة المعاشات التقاعدية المستحقة للمخاطبين بأحكام القانون رقم 21 لسنة 1962م المشار إليه والتي استحقت حتى اليوم السابق على العمل بأحكام هذا القانون وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

مادة ثانية: تقوم وزارة المالية بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه وينشر في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

صدر القانون رقم 21 لسنة 1962 بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ليحدد المهام والحقوق والالتزامات المقررة لشاغلي الوظائف في كل من السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

وتسعى الدولة إلى توفير الاستقرار الأسري والمعيشي لهم وبما يحقق نمطا من العيش والحياة يعبر عن مكانة الكويت في الدول التي تتصل منها بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والسهر على علاقات دولة الكويت بالحكومات والمنظمات الدولية ورعاية مصالح الكويتيين وحمايتهم في الخارج ورعاية مصالحهم.

وإزاء هذه المهام وعلى الرغم من رعاية الدولة لظروفهم ومناخ أداء وظائفهم ممثلين لدولة الكويت وتهيئة الأجواء المناسبة لأداء عملهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم إلا أن التطبيق الفعلي لأحكام المعاشات التقاعدية.

وعلى الرغم مما جرى في شأن المخاطبين بأحكامه من زيادة خلال السنوات الماضية كافة على زيادة الأسعار والارتفاع المضطرد في تكاليف المعيشة ظهرت آثاره السلبية على ضعف قيمة المعاش التقاعدي عند إحالة المخاطبين بأحكام القانون رقم 21 لسنة 1962م المشار إليه إلى التقاعد وتسويه معاشاتهم.

لذلك وحرصاً على استقرار وتوفير الحياة الكريمة لهم عند التقاعد وتأكيدا لحرص الدولة على رعايتهم بعد ترك مناصبهم وقد أدو للبلاد الجليل من الخدمات والأعمال لذلك فإن هذا الاقتراح بقانون بمنح علاوة في المعاشات التقاعدية لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بمقدار 75% خمسة وسبعين في المائة من قيمة المستحق لكل منهم عند صدور هذا القانون وعلى أن تتحمل وزارة المالية التكاليف المالية للتنفيذ أحكام هذه الزيادة بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية وعلى نحو الشروط والضوابط التي يعينها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية لاستحقاق هذه الزيادة

ردا على ما أثاره النائب فيصل الكندري بشأن عدد المصوتين

حماد يقدم توضيحات بشأن تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات «الصحة»

سعدون حماد

رد النائب سعدون حماد على ما أثاره النائب فيصل الكندري بشأن عدد المصوتين على تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات الصحة فيما يخص المكاتب الصحية الخارجية وتحديدا مكتب ألمانيا.

وأضاف حماد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الكندري قال إن كلامي غير صحيح، وهذا مردود عليه.

وأضاف حماد أن "الكندري يقول إنه لم يصوت على هذه التقارير وأنا أؤكد أن التصويت كان بنتيجة ٣ نواب ضد اثنين بخصوص مكتب ألمانيا فقط وتمت إحالته للنيابة العامة".

ولفت إلى أن "طلب التمديد لمدة ستة لمتابعة تجاوزات جميع المكاتب الصحية كانت نتيجة التصويت عليه أربعة نواب ضد واحد والنائب فيصل الكندري من ضمن المصوتين والذي لم يصوت هو النائب أسامة الشاهين فقط".

وقال إنه "تحدث من واقع أدلة وأن تقرير اللجنة وزع على جميع النواب ولم يصبح سريا كونه أحيل إلى مجلس الأمة لافتا إلى أن هناك ثلاث جهات أدانت رئيس المكتب الصحي بألمانيا وطالبت بإحالته للنيابة العامة.

وأكد حماد أن "الإدانة لمكتب ألمانيا أتت من لجنة تحقيق في وزارة الصحة بإحالتين من وزيري الصحة السابقين علي العبيدي وجمال الحربي ولجان التحقيق في مجلس الأمة بالإضافة إلى ديوان المحاسبة الذي كشف عن فقدان ٦٥٨ مليون يورو في المكتب الصحي بألمانيا